توقعات برواج صفقات الدمج والاستحواذ بالنصف الأول من 2025

» «برايس ووتر هاوس»: الحاجة إلى عقد الصفقات باتت أكبر من أى وقت مضى » سرعة الرواج ستعود فى قطاعات قبل الأخرى

توقع استشاريون وصناع صفقات رواج نشاط الدمج والاستحواذ فى السوق المصرى خلال الفترة المقبلة من العام الجارى وحتى النصف الأول من العام المقبل، مع زيادة تدفق الاستثمارات بالقطاع الخاص بعد تحسن سعر الصرف والوضع الاقتصادى، ورغم وجود بعض التحديات أمام الرواج المرتقب.

قال عاطف الشريف، رئيس البورصة المصرية الأسبق والشريك المؤسس لشركة الشريف للاستشارات المالية والمحاماة، إن عمليات الاندماج والاستحواذ أصبحت شائعة بشكل متزايد فى مشهد الأعمال اليوم، حيث تسعى الشركات إلى النمو وتوسيع حصتها فى السوق واكتساب ميزة تنافسية مشيراً إلى أن عمليات الاندماج والاستحواذ أداة حيوية للشركات التى تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد التنافسى وتحقيق الأهداف الاستراتيجية، فهى توفر فرصاً لتحقيق وفورات فى التكاليف، وتوسيع السوق، وزيادة القدرة التنافسية.

الشريف:

صفقات الدمج والاستحواذ تعيد تشكيل المشهد التنافسى

الشنيطى:

عودة شهية المستثمرين للصفقات بدأت منذ بداية النصف الجارى 2024

عمارة:

استقرار سعر الصرف يدعم رواج الصفقات المرتقبة

كتبت- إشراق صلاح الدين:

وأضاف أن التنفيذ الناجح لصفقات الاندماج والاستحواذ يتطلب تخطيطاً دقيقاً وتكاملاً على مستوى الأعمال بين الشركات المندمجة وخلق حلول للتحديات التنظيمية.

وتابع أن الاتجاهات المستقبلية فى عمليات الاندماج والاستحواذ ستستمر مع لعب التكنولوجيا دورًا مهمًا فى تشكيل مشهد عمليات الاندماج والاستحواذ، حيث تسعى الشركات بشكل متزايد إلى البحث عن فرص للاستحواذ على الشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا، وشركات البرمجيات، وغيرها من الشركات المبتكرة.

وقال إن حدود الصناعة التقليدية أصبحت غير واضحة، فالشركات تسعى بشكل متزايد إلى إقامة شراكات وعمليات استحواذ خارج قطاعاتها الأساسية، ويمكن أن يؤدى التعاون بين الشركات فى مختلف الصناعات إلى حلول مبتكرة وفتح أسواق جديدة، مضيفاً أن العولمة جعلت من السهل على الشركات توسيع عملياتها خارج بلدانها، متوقعًا رواج نشاط الاندماج والاستحواذ عبر الحدو بحثاً عن أسواق وعملاء جديد خاصة أن مستقبل عمليات الاندماج والاستحواذ ديناميكى ومتطور باستمرار مع تبنى التكنولوجيا، والتركيز على الممارسات المستدامة واستكشاف أوجه التعاون عبر الصناعة.

وأضاف أن عدد صفقات الدمج والاستحواذ فى مصر انخفض بنسبة 53% خلال عام 2023 لتصل إلى 139 صفقة على خلفية التوترات الجيوسياسية وتحديات الاقتصاد الكلى.

وأوضح أن من أهم التحديات والمخاطر المرتبطة بعمليات الاندماج والاستحواذ تكامل ثقافات الشركة المختلفة، فعندما تجتمع منظمتان لهما قيم وأساليب عمل وممارسات إدارية متميزة معاً، قد يؤدى ذلك إلى صراعات ومقاومة من الموظفين و للتغلب على هذا التحدى يجب على الشركات استثمار الوقت والجهد فى فهم ومواءمة ثقافاتها، وتعزيز التواصل والتعاون بين الفرق.

وتابع أن غالباً ما تنطوى معاملات الاندماج والاستحواذ على مخاطر مثل صعوبات فى التقييم الدقيق للشركة المستهدفة وأصولها بالإضافة إلى ذلك قد تكون هناك التزامات مخفية، مثل الدعاوى القضائية المعلقة أو الأداء المالى الضعيف، والتى يمكن أن تؤثر سلباً على الصحة المالية للكيان المدمج، وللتخفيف من عدم اليقين المالى يعد بذل العناية الواجبة أمراً بالغ الأهمية، بما فى ذلك عمليات التدقيق المالى الشاملة وتحليل اتجاهات السوق.

وقال إن عمليات الاندماج والاستحواذ تخضع للتدقيق التنظيمى، لا سيما عندما تشمل شركات تعمل فى صناعات شديدة التنظيم مثل الرعاية الصحية أو الاتصالات قد يستغرق الحصول على الموافقات التنظيمية والامتثال لقوانين مكافحة الاحتكار وقتاً طويلاً ومكلفاً، ولذلك يجب على الشركات الاستعانة بمستشار قانونى ذى خبرة والتعامل بشكل استباقى مع أى مخاوف تنظيمية محتملة.

وأشار إلى أن عدم كفاية التخطيط والتنفيذ يؤديان إلى تعطيل العمليات، مما يسبب التأخير وزيادة التكاليف، وخفض مخاطر تكامل تكنولوجيا المعلومات يجب على الشركات إجراء تقييمات شاملة لأنظمتها ووضع خطة تكامل مفصلة، وتخصيص موارد كافية للتنفيذ.

وأوضح أن القطاعات المتوقع أن تشهد عمليات دمج واستحواذ خلال الفترة المقبلةتتمثل فى قطاع الرعاية الصحية، وقطاع الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الزراعة و استصلاح الأراضى، بالإضافة إلى قطاع النقل واللوجيستيات وقطاع تجارة التجزئة.

وشهدت منطقة الشرق الأوسط تراجعًا بمعدل صفقات الدمج والاستحواذ بنسبة 4% خلال النصف الأول وفقا لتقرير صادر عن مؤسسة برايس ووتر هاوس «pwc»، وكان للسعودية والإمارات النصيب الأكبر من الصفقات.

وقال مصطفى الشنيطى المدير التنفيذى ورئيس قطاع بنوك الاستثمار بشركة زيلا كابيتال، إن النصف الثانى من العام الحالى يشهد رواجًا فى قطاع الدمج والاستحواذ، متوقعاً أن يستمر هذا الرواج حتى النصف الأول من 2025.

وأشار إلى أن عمليات الدمج والاستحواذ بدأت فى الانفراجة منذ بداية النصف الثانى من عام 2024، مؤكدًا أن التوقعات تشير إلى استمرار الرواج بعمليات الدمج والاستحواذ.

وأرجع الرواج المتوقع إلى استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار وتحسن الوضع الاقتصادى بالبلاد، وعودة شهية المستثمرين بالدخول بقطاعات جديدة فى السوق.

وأوضح أن الاستثمار فى مصر يشهد زيادة بوجود القطاع الخاص، حيث يتمتع القطاع بأداء قوى مقارنة بالسنوات السابقة فقد شهد النصف الأول من العام الحالى نمو القطاع الخاص مما أدى إلى زيادة الاستثمارات خاصة الاستثمارات غير البترولية.

وتابع الشنيطى أن قطاع الدمج والاستحواذ شهد عدة تحديات والتى تم حل بعضها مثل استقرار الوضع الاقتصادى، وسعر الصرف وتوفير مساحة أكبر للقطاع الخاص ويبقى وضع نظام ضريبى مستدام لكل المستثمرين، ووضع نظام للموافقات الحكومية والرقابية بشكل واضح.

وتوقعت «برايس ووتر هاوس»، انتعاش نشاط الاندماج والاستحواذ مرة أخرى، على أن يكون أسرع فى بعض القطاعات من غيرها، حيث لابد أن يستمر عرض عمليات الاندماج والاستحواذ، ويرجع ذلك إلى أن الحاجة إلى عقد الصفقات أصبحت أكبر من أى وقت مضى.

وأضاف التقرير أن التحديات الاقتصادية العالمية وضعت بعض الضغوط على الأساسيات الاستراتيجية والاقتصادية التى تدعم المعاملات، وكانت المستويات المنخفضة لنشاط الاندماج والاستحواذ على مدى العامين ونصف العام الماضية سبباً فى خلق الطلب والعرض المكبوت، وخاصة فى عالم الأسهم الخاصة.

وأشار إلى أن توجه الشركات إلى عمليات الاندماج والاستحواذ يأتى لرغبة الرؤساء التنفيذيين فى تسريع نمو شركاتهم فى اقتصاد منخفض النمو، وتعمل أيضًا على خلق فرص لعمليات الاندماج والاستحواذ داخل القطاعات المختلفة، بالإضافة إلى وجود مناهج محددة تفضل نهج الشراء مقابل البناء فى العديد من المواقف.

وقال التقرير إن السوق يترقب طرح المزيد من الأصول عالية الجودة فى الستة أشهر المقبلة.

وتوقع ياسر عمارة رئيس مجلس إدارة شركة إيجل للاستشارات المالية، أن يشهد قطاع الدمج والاستحواذ فى مصر نشاطًا خلال العام الجارى بدعم من استقرار سعر صرف الجنيه أمام الدولار بعد قيام الحكومة المصرية بتوفير السيولة الدولارية لسد الفجوة بين سعر صرف الجنيه أمام الدولار فى السوق الرسمى والموازى.

وترى مؤسسة أندرسن للاستشارات فى تقرير صادر عنها، أن العنصر الهام فى الصفقات الكبيرة فى مصر هو عملية التقييم، وهو عنصر حاسم يؤثر على عملية صنع القرار، والمفاوضات، والنجاح الشامل للصفقات الكبرى.

وأوضح أن التقييم لا يؤثر فقط على عملية صنع القرار الداخلى، بل يلعب أيضًا دورًا حاسمًا فى تشكيل ثقة المستثمرين وإدراك السوق.

وسيطرت التوقعات الإيجابية لنشاط الدمج والاستحواذ، بعد الإعلان عن نجاح مصر فى إصلاح سعر الصرف، والذى شكل التحدى الأكبر أمام نشاط الدمج والاستحواذ حيث كان يعرقله صعوبة تقييم الأصول.

وشهدت الأصول المصرية فترة طويلة من صعوبة التقييم سواء عند الطرح أو الدمج والاستحواذ بسبب وجود سعرين للصرف، ما أدى لتأجيل وتوقف العديد من الصفقات.

متى يمكن للمحامى المستقل تأسيس أو المشاركة فى مكتب قانونى؟

يشهد قطاع الاستشارات القانونية للشركات نشاطًا متزايدًا فى ظل زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية فى القطاع المالى المصرفى وغير المصرفى، وتأسيس الشركات وإبرام الصفقات المختلفة فى قطاعات متنوعة.

ويدفع نمو أنشطة مثل إصدارات الدين والاستحواذات والتأجير التمويلى والقروض المصرفية وغير المصرفية لزيادة الطلب على الاستشارات القانونية لضمان إبرام صفقات منضبطة من الناحية القانونية لا يترتب عليها التزامات مالية فى صورة خسائر أو غرامات.

كتب- عبدالرحمن الهادى:

ورغم أن السوق مفتوح أمام العاملين فى نشاط الاستشارات القانونية لتأسيس مكاتبهم الخاصة إلا أن تنفيذ ذلك بنجاح والحصول على اعتراف السوق وجذب العملاء باستمرار يجعل العملية ذات طابع نخبوى.

«تأسيس مكتب قانونى أو أن تصبح شريكًا فيه، يتطلب عدداً من المقومات بينها درجة الليسانس فى القانون، وشهادات مهنية إضافية مثل «إل إل إم» الماجستير فى القانون أو دبلوم متخصص فى مجالات مثل التحكيم أو الضرائب»، بحسب ماهر ميلاد اسكندر الشريك التنفيذى بمكتب «أندرسن مصر».

يأتى ذلك رغم أن الهيكل الإدارى للمكاتب القانونية ليس معقدًا إذ أن الأقسام الرئيسية داخل مكاتب الاستشارات القانونية تنحصر فى قسم الشركات، حيث يتم تأسيس الشركات واعداد العقود وتقديم المشورة فى الحوكمة، وقسم العقود ويلبى صياغة العقود التجارية والمدنية ومراجعتها بدقة، إضافة إلى قسم التقاضى والتحكيم، وقسم الضرائب، بحسب ميلاد.

ويقود الشركاء الإداريون المكاتب، ويشرفون على التخطيط الاستراتيجى، ومن ثم يأتى دور رؤساء الأقسام حيث الإشراف على العمليات الفنية فى مجالات التخصص، إضافة إلى المستشارين القانونيين الذين يقدمون استشارات متخصصة فى مختلف التخصصات القانونية، والمحامون المساعدون يتولون تنفيذ الأعمال اليومية تحت إشراف المستشارين، وفق الشريك التنفيذى بمكتب «أندرسن مصر»، الذى لفت إلى أن الإدارة المالية والإدارية تدير الشئون المالية والموارد البشرية لضمان سير العمل بكفاءة.

لكن ميلاد يقول أيضًا أنه يجب أن تمتلك خبرة لا تقل عن 30 عاماً فى المجال القانونى، بما فى ذلك التعامل مع قضايا متخصصة، والتجربة الواسعة فى تقديم استشارات قانونية للشركات الكبرى والعملاء الدوليين، والتسجيل والعضوية الفعالة فى نقابة المحامين المصرية «درجة قيد نقض»، إضافة إلى إجادة اللغات مثل إتقان اللغة الإنجليزية إضافة إلى اللغة العربية للتعامل مع العقود والاستشارات الدولية.

ولفت إلى أن المحامى الشريك يحصل على عدة مميزات منها مكانة مهنية مرموقة، والمشاركة فى الإدارة وتخطيط استراتيجيات المكتب واتخاذ القرارات الإدارية الهامة، وحوافز مالية مميزة، مثل نسبة من أرباح المكتب إضافة إلى راتب تنافسى يعكس خبرته ومساهمته فى نجاح المكتب، وتطوير مهنى مستمر.

وأوصى الشريك التنفيذى بمكتب «اندرسن مصر» خريجى كليات الحقوق الطامحين للعمل كمستشارين قانونيين بالتدريب العملى، والحرص على الانضمام إلى برامج تدريبية فى مكاتب محاماة مرموقة لاكتساب الخبرة العملية وتعميق المعرفة، بالتطبيقات القانونية اليومية، ما يسهم فى بناء أساس قوى لمستقبلهم المهنى، وإتقان اللغات الأجنبية.

وأشار إلى ضرورة التخصص فى مجال محدد، لاسيما اختيار تخصص قانونى دقيق يتماشى مع اهتمامات واحتياجات السوق، مثل التحكيم التجارى أو الضرائب الدولية، لزيادة الفرص فى الحصول على أدوار متميزة فى هذا المجال، وبناء شبكة علاقات مهنية، والمشاركة فى المؤتمرات القانونية وورش العمل لتعزيز شبكة علاقاتك، حيث تساهم هذه الأنشطة فى التواصل مع خبراء ومحامين متمرسين، وتفتح آفاقا جديدة للتعاون والفرص المهنية.

لماذا تندر صفقات الاستحواذ لدى صناع الصفقات؟

يقول عماد الشلقانى الشريك الرئيسى لمكتب «الشلقانى للاستشارات القانونية»، إن مهنة المحاماة تعتمد على المهارة الشخصية بشكل كبير، لذلك يصعب حدوث اندماجات بين مكاتب الاستشارات القانونية العاملة فى السوق المحلى.

وذكر أن هناك مكاتب قانونية محلية لديها نوع من الشراكات والتعاون والتحالفات مع مكاتب عالمية، حيث أن العائد على تلك المكاتب المحلية يتمثل فى ضمان مستوى معين من عملاء المكتب الأجنبى إذا أرادوا الاستثمار فى مصر، إضافة إلى اكتساب خبرة من تلك المكاتب فى عمليات إتمام الصفقات وصياغة العقود.

ماهر:

خبرة 30 عامًا والشهادات المهنية تجعلان المحامى مؤهلا ليصبح شريكًا فى مكتب

الشلقانى:

المحاماة مهنة تعتمد على المهارات الشخصية لذا يصعب الاستحواذ على صناع الصفقات

كيف يحجز مكتب المحاماة لنفسه مكانًا على الساحة الدولية؟

وقال الشريك التنفيذى بمكتب «أندرسن مصر إن التميز فى مجال المحاماة على المستوى الدولى يعتمد على مجموعة من العوامل، والتى تمنح مكاتب المحاماة الدولية التفوق والريادة مثل التخصص الدقيق، والخبرة الدولية، وشبكة العلاقات العالمية، والالتزام بالمعايير العالمية.

وذكر أن مكاتب الاستشارات القانونية تشمل أنشطتها قانون الشركات والحوكمة، والضرائب الدولية والمحلية، والتقاضى والتحكيم «المدنى والتجارى»وقانون العمل، والأمن السيبرانى، والقانون الجنائى، وقانون البنوك والتمويل، ودراسات الجدوى القانونية.

لكن الشريك الرئيسى لمكتب «الشلقانى للاستشارات القانونية» يرى أن هناك تخصصات بين مكاتب الاستشارات القانونية، حيث أن هناك مكاتب معروفة بتميزها فى مجال التحكيم الدولى، وأخرى فى مجال أسواق المال وأخرى فى قطاع الصفقات، وغيرها فى مجال الوساطة.

وقال إن المستثمر يحسم اختياره بناء على سابقة الأعمال والمشروعات والعقود التى تم إبرامها، إضافة إلى مقارنة الأتعاب بين المكاتب العاملة فى السوق والتى تقدم نفس المستوى من جودة الخدمة.

أما على جانب الجهات الحكومية، فبالإضافة إلى الشروط السابقة يتم عمل مناقصة لكل مكاتب الاستشارات القانونية لدى تلك الجهات على حسب قيمة المناقصة ونوعها ونوع العقد المطلوب، يتم على أساسها اختيار المكتب الذى لديه المعرفة والخبرة الكافية بموضوع العقد ومن ثم يتم التفاوض على الأتعاب إذا كانت العروض المقدمة بنفس القيمة.

وفى ضوء ذلك يقول الشلقانى إن مكاتب الاستشارات القانونية لا تقوم بعمليات التمويل، ولكنها تساعد وتسهل إجراءات التمويل، بأن تعرف وتقدم وترشح للمستثمر الجهات المصرفية والتمويلية، وإبرام الاتفاقيات التى تتم بين الأطراف المتعاقدة.

وفيما يخص عمليات الاندماج والاستحواذ، أوضح أن العملية تبدأ من رغبة العميل فى الاستحواذ على إحدى الشركات التى طرحت أسهمها أو حصص لها أو إحدى شركاتها للبيع فى أحد القطاعات، أو أن يكون هناك اتفاق مبدئى أو اتفاق تمهيدى بين البائع والمستثمر، ومن ثم يقوم المستثمر فى التواصل لدى مكتب الاستشارات القانونية نظراً لإلمامها بالفرص المتاحة والمطروحة من جانب القطاع الخاص أو من جانب الدولة.

وأشار إلى أن تلك المرحلة المبدئية تليها عملية الفحص النافى للجهالة، وتستهدف توضيح حقوق والتزامات الشركات المطروحة للبيع، وخلالها يقوم المستثمر بتعيين مستشار مالى وآخر قانونى لعمل الدراسات المالية والقانونية اللازمة.

«بى دبليو س» تستقطب ياسمين حماد من «جرانت ثورنتون» لدعم قطاع تسعير المعاملات

ياسمين حماد

استقطب مكتب «بى دبليو سى» للاستشارات المالية ياسمين حماد من مكتب «جرانت ثورنتون» لتصبح شريك المكتب لقطاع تسعير المعاملات.

ويهدف مكتب «دبليو بى سى» إلى استقطاب الكوادر المهنية فى قطاع الضرائب الدولية مثل كريم إمام، ليعزز مركزه كمكتب عالمى لتقديم الخدمات الضريبية والاستشارات المالية.

جاء انضمام حماد إلى «بى دبليو سى»، بعد فترة مثمرة استمرت ثمانى سنوات مع وزارة المالية المصرية تلاها العمل فى مكتبى «ديلويت» و«جرانت ثورنتون».

وقالت فى بيان صادر عن «بى دبليو سى» إنها تسعى لمواصلة مساعدة العملاء فى تقديم خبراتها فى استراتيجيات الضرائب وتسعير المعاملات.

وتعتبر حماد اخصائية فى تسعير المعاملات ومستشارة وصانعة سياسات سابقة، حيث تتمتع بخبرة واسعة فى إنشاء فرق تسعير المعاملات المتخصصة وقيادة المشاريع الكبيرة فى المهام الحكومية والسوق الدولية والمحلية.

ولدى حماد أكثر من 14 عامًا من الخبرة فى صنع سياسات تسعير التحويل والاستشارات من خلال العمل مع أربع شركات كبيرة، حيث عملت كمساعد فنى لنائب وزير المالية للسياسة الضريبية الأسبق، مع تفويض لتطوير إطار سياسة تسعير التحويل المصرية وممارسة التدقيق داخل مصلحة الضرائب المصرية.

كما كانت جزءًا من إصلاح تسعير المعاملات من خلال مساهمتها فى صياغة إرشادات تسعير المعاملات المصرية المحدثة الصادرة فى عام 2018، وتقديم نظام اتفاقية التسعير المسبق الرسمى «إيه بى إيه» فى مصر، فضلاً عن تشكيل وحدة تسعير التحويل المتخصصة داخل مصلحة الضرائب المصرية.

وتساهم حماد كمتحدثة فى تسعير المعاملات وقضايا الضرائب ذات الصلة فى المؤسسات الأكاديمية ومجتمعات الأعمال، وقدمت عددًا من برامج التدريب داخليًا، لمجتمع الأعمال، وإدارات الضرائب.

جدير بالذكر أنها حاصلة على درجة البكالوريوس مع تخصص مزدوج فى الاقتصاد والموارد البشرية، من الجامعة الألمانية بالقاهرة (GUC).